٢- الأجل الطويل: وهو تلك الفترة التي يستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه عن طريق تغيير عناصر الإنتاج جميعها، المتغير منها والثابت، كأن يغير من كمية الآلات التي يستخدمها أو يغير من حجم مشروعه. ويلاحظ هنا أيضا أن الأجل الطويل يختلف من صناعة إلي أخري حسب الفترة اللازمة لبناء رأس المال الثابت للصناعة.

٣- الفترة السوقية: بالإضافة إلي هذين النوعين من الآجال، يفضل الكثير من الاقتصاديين التمييز بينهما وبين نوع ثالث تكون فيه الفترة من القصر بحيث لايستطيع فيها المنتج أن يغير من حجم إنتاجه، وبالتالي يكون عرض السلع فيها ثابتاً إلا من التغيرات التي قد تنشأ نتيجة لتغير المخزون منها، وتسمي هذه الفترة بالفترة السوقية.

المبحث الثانى
توازن السوق

يتناول المبحث الثانى شرح توازن السوق فى مطلبين، كما يلى:

المطلب الأول: أهمية الأثمان وكيفية تكونها.

المطلب الثانى: التغيرات في ثمن التوازن.

المطلب الأول: أهمية الأثمان وكيفية تكونها:

أولا: أهمية الأثمان فى الواقع الاقتصادى:

ان مشكلة الأثمان لاتطرح نفسها إلا فى ظل اقتصاد المبادلة وتصبح القانون الأساسى لحركة اقتصاد المبادلة أوالانتاج السلعى الرأسمالى، ويظهر ذلك جليا من خلال تحليل الوضع على صعيد الواقع الذى تشهد العملية الاقتصادية أيا كان نوع النظام الاقتصادى.

عندما نحاول الاقتراب من الواقع الاقتصادى بغرض معرفته وتحليله واكتشاف القوانين التى تحدد كيفية أدائه فإننا سوف نجد مئات الألوف من السلع والخدمات التى يتم انتاجها وتبادلها، كما أن الفرد العادي فى حياته اليومية يستخدم ويستهلك العشرات من السلع والخدمات، أى أن هناك آلاف القرارات التى تتخذ يوميا فيما يتعلق يوميا بعملية الانتاج والاستثمار والمعايير التى تحدد ذلك، وفيما يتعلق بعمليه تبادل وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات المنتجة، وكذلك تلك القرارات المتعلقة بكيفية توزيع فائض العملية الانتاجية والدخول على مختلف الطبقات والفئات التى ساهمت فى تلك العملية.

ويثور التساؤل على أى أساس تتخذ هذه القرارات؟ وماهى المؤثرات التى تحدد اتخاذ قرارات معينة فى مجالات الاستثمار والإنتاج والتبادل والتوزيع؟ وكيف تتم المفاضلة بين مختلف السلع والخدمات؟ الى غير ذلك من التساؤلات سوف نجد أن الأثمان تمثل المحور الرئيسي الذى تتخذ هذه القرارات على أساسها، وذلك فى مختلف جوانب العملية الاقتصادية، فالأثمان هى المقياس أو المؤشر الذى تقاس به كافة الظواهر الاقتصادية، فالاقتصاد الحديث وخاصة الرأسمالى هو بالدرجة الأولى اقتصاد سلعى تتسع فيه عملية البيع والشراء لتشمل كل شيء ابتداءا من الحاجات الأساسية، ثم مختلف السلع والخدمات ووسائل الانتاج، مواد وأدوات العمل، الى أن تصل الى قوة العقل نفسه

والأصول المعنوية أى الملكية الفكرية التى أصبحت سلعة تباع وتشترى، فكافة الأطراف تتجه الى السوق وتتخذ قراراتها بالبيع والشراء على أساس الأثمان التى تلقاها.

وإذا كان الثمن ليس سوى التعبير النقدى عن القيمة، فان الأفراد يعتبرون الثمن هو ذلك المقدار من النقود التى يدفعونها فى سبيل الحصول على سلعة أو خدمة يتم اتخاذها سواء فى مجال الانتاج أو الاستهلاك.

ان الأثمان تفرض نفسها على صعيد الواقع الاقتصادى العالمي والذي يسوده أسلوب الانتاج الرأسمالى. ففى الجزء المتعلق بالاقتصاد الرأسمالى المتقدم أى الدول الصناعية، وكذلك الجزء المتعلق بالاقتصاد الرأسمالى المتخلف أى الدول النامية، فان الانتاج يتم فيه بقصد المبادلة ويهدف أساسى يتمثل فى تحقيق الربح النقدى، ويتم سير وأداء هذا الاقتصاد عن طريق آليات السوق أى جهاز السوق أوجهاز الثمن. وعندما نتكلم على السوق أو مجموعة الأسواق التى يتكون منها النظام الاقتصادي الرأسمالى فأننا نعنى بذلك التبادل وآلياته، وأداته الرئيسية هى الأثمان.

ويجدر بنا معرفة كيف يتكون ثمن كل سلعة على حدة وكيف يتأثر ثمن كل سلعة بالمتغيرات التى تطرأ على أثمان السلع الأخرى انتاجية كانت أو استهلاكية، بديلة كانت أو مكملة؟ وكذلك التعرف على العلاقات الأخرى التى تؤثر فى تكوين الأثمان مثل دخول المستهلكين وأذواقهم والمحاكاة أو التقليد والسياسة الاقتصادية المتبعة وتدخل الدولة.

لذلك فانه للتعرف على الواقع الاقتصادى فى النظام الرأسمالى يلزم دراسة السوق وتحليل العلاقات التى توجد فيه، والعلاقة الرئيسية المحددة تتمثل فى الأثمان وكيف تتكون فى داخل هذا الاقتصاد على المستوى الداخلي، باعتبارها أداه رئيسية لمعرفة علاقات التشابك والاعتماد المتبادل بين فروع الاقتصاد المختلفة باعتبارها وسيلة من وسائل تعبئة وتوجيه الفائض الاقتصادى، وكذا دورها فى اعادة توزيع الدخل القومي، الى غير ذلك من المهام والوظائف التى تقوم بها. ولايقتصر دور الأثمان فى داخل الاقتصاد القومى، بل أنها تلعب دورا كبيرا على الصعيد العالمى، ومن ثم الوسيلة الرئيسية لنقل القيم والفوائض الاقتصادية بين الأجزاء المختلفة للاقتصاد العالمي.

إذا كانت القرارات الاقتصادية تتخذ على أساس الأثمان، وما يترتب على هذه القرارات من توزيع معين لقوى الإنتاج يترتب عليه نمط معين لاستخدامها يؤدى إلى توصل المجتمع إلى حل معين للمشكلة الاقتصادية، فإنه يمكن القول أن أداء الاقتصاد القومي الذي ينجم عن هذه القرارات يتم من خلال الأثمان لذلك يلزم فهم كيفية تكون هذه الأثمان.

وترتكز النظرية الحدية في محاولتها لشرح الأثمان على فروض أساسية كما تنطلق من فلسفة محددة وتستند على عدة أفكار أبرزها فكرتي المنفعة والندرة، وينهج الحديون منهجا بمقتضاه تؤخذ سلعة واحدة تمثل ناتج نوع واحد من النشاط الإقتصادى يطلق عليه اسم "صناعة" ويتم البحث عن الكيفية التي يتكون منها ثمن هذه السلعة مع التفرقة بين تحليل جزئي وتحليل وحدي عام.

والأساس الذي يرتكز عليه البناء النظري للمدرسة الحدية بالنسبة لمسألة تحديد ثمن السلعة هو التفاعل بين قوى الطلب على السلعة، وقوى العرض لهذه السلعة، وأن ذلك يمكن التوصل إليه على

أساس معرفة سلوك المستهلك في السوق. وبعبارة أخرى فإن التصور الحدي يبدأ من المنفعة إلى الطلب الذي يتحدد بسلوك المستهلك في السوق، ومن الطلب إلى العرض الذي يتحدد بسلوك المنظم في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة، وعلى أساس الاثنين، سلوك المستهلك وسلوك المنظم، يقدم لنا التصور الحدي نظرية في تحديد أثمان السلع والخدمات التي تخصص لإشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع والخدمات التي تستخدم في الإنتاج، أو ما يطلقون عليه عناصر الإنتاج، والأمر يتعلق في كلتا الحالتين بسلوك في إطار التداول. وسندرس فيما يلى كيفية تكوين الثمن.

ثانيا: تكوين ثمن التوازن:

ثمن التوازن أو ثمن السوق هو الثمن الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة التي يكون المشترين أو الطالبين على استعداد لشرائها أو يتم شرائها فعلاً مع الكمية المعروضة التي يكون البائعين أو العارضين على استعداد لبيعها أو بيعها فعلاً. ويتم التوصل إلى هذا الثمن بالأخذ في الاعتبار وفى نفس الوقت دالة الطلب وقوى الطلب من جهة، ودالة العرض وقوى العرض من جهة أخرى، كما أن الأمر يتعلق بتكون الثمن في الفترة الزمنية الطويلة.

ويمكن التوصل إلى ثمن التوازن وكمية التوازن رقمياً عن طريق جدول السوق، وهو ينتج عن تقابل كل من جدولي الطلب والعرض السابق بيانهما، وكما نعلم فإن العلاقة تكون عكسية بين الكمية المطلوبة والثمن، وطردية بين الكمية المعروضة والثمن، لذلك يترتب على تقابل الجدولين وجود ثمن واحد فقط للتوازن تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة وذلك مع افتراض ثبات كل من ظروف الطلب وظروف العرض كما في الجدول التالي:

جدول (١٢): الكميات المطلوبة والمعروضة من السلعة

ثمن السلعة بالوحدات النقدية (الجنيه)	الكمية المطلوبة من السلعة (بالوحدات)	الكمية المعروضة من السلعة (بالوحدات)
٢٠	٢٥	٢٠٠
١٥	٥٠	١٥٠
١٠	١٠٠	١٠٠
٧	١٢٥	٧٥
٥	١٥٠	٥٠
٣	٢٠٠	٢٥

يتضح من الجدول السابق أنه عندما أصبح الثمن ١٠ جنيه فقط تحقق لتساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة وهى ١٠٠ وحدة، وعند أى ثمن أعلى فإن الكمية المعروضة تزيد عن الكمية المطلوبة ويتحقق فائض في الكمية المعروضة أى العرض، وعلى العكس عند أى ثمن أقل فإن

الكمية المعروضة تقل عن الكمية المطلوبة ويتحقق عجز في الكمية المعروضة، وعلى ذلك يكون الثمن ١٠ جنيه هو ثمن التوازن، وتكون كمية ١٠٠ هي كمية التوازن.

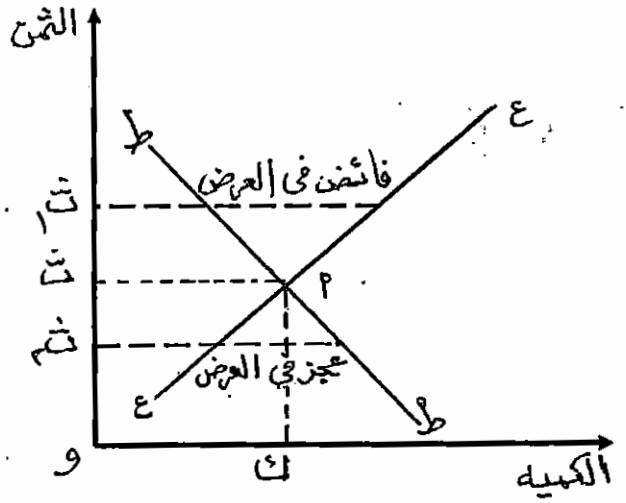

شكل (٣٢): توازن العرض والطلب

الشكل السابق يعبر عن توازن العرض والطلب بيانياً أو هندسياً بالجمع بين منحنى الطلب ومنحنى العرض. وفي هذا الشكل يلتقي منحنى الطلب ط ط مع منحنى العرض ع ع عند النقطة أ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة، ونكون بصدد ثمن التوازن وكمية التوازن (١٠، ١٠٠ أو وث ن وك)، وعند ثمن أعلى منه (ث١) يوجد فائض عرض أو عجز في الطلب، وعند ثمن أقل منه (ث٢) يوجد عجز في العرض أو فائض طلب.

وطبقاً للشروط الواجب توافرها في سوق المنافسة الكاملة فإن أى تغيير في ثمن التوازن فسوف ينشأ عن ذلك عدم التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ويترتب على ذلك وجود فائض أو عجز، وتنشأ قوى تؤدى إلى العودة إلى التوازن أى ثمن التوازن وهو وحدة الذي يتحقق فعلاً في السوق ويستمر في التواجد طالما لم يحدث تغير في كل من دالة الطلب ودالة العرض.

المطلب الثاني: التغيرات في ثمن التوازن:

قد يتغير ثمن التوازن نتيجة تغير الأوضاع التي تكون في ظلها، وبهذا نصل إلى ثمن توازن جديد نتيجة تلاقى منحنى طلب ومنحنى عرض جديد في السوق، وبصفة عامة فإن تغير ثمن التوازن يتم نتيجة طغي ظروف الطلب أو ظروف العرض، أو تغيرهما معاً، وسنرى هذه الحالات باختصار بالنسبة للفترة الطويلة.

أولا: تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض:

ان تغير ظروف الطلب مثل دخل المستهلكين وأثمان السلع الأخرى وذوق المستهلك، مع ثبات ظروف العرض يعنى تغيير دالة الطلب على السلعة، وبتغير جدول الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب إلى موقع جديد خلاف موقعه الأصلي ويترتب على ذلك أنه اذا حدث تغير في ظروف الطلب في اتجاه معين فإن ثمن التوازن وكمية التوازن يتغيران في نفس الاتجاه، فلو تغيرت ظروف الطلب بالزيادة، بزيادة الدخل مثلاً، فإن منحنى الطلب ينتقل إلى موقع جديد هو ط١ ط١ أعلى المنحنى الأصلي ط ط وإلى يمينه، وستزيد الكمية المشتراة والمباعة وتصبح وك١، ويرتفع الثمن يصبح وث١، أما اذا تغيرت ظروف الطلب بالنقص لانخفاض الدخل مثلاً، فإن منحنى الطلب سيأخذ الشكل ط٢ط٢ أسفل المنحنى الأصلي ط ط وإلى يساره، وسينخفض الثمن ويصبح وث٢، وتنقص الكمية وتصبح وك٢ مع ثبات ظروف العرض، وذلك كما في الشكل التالى:

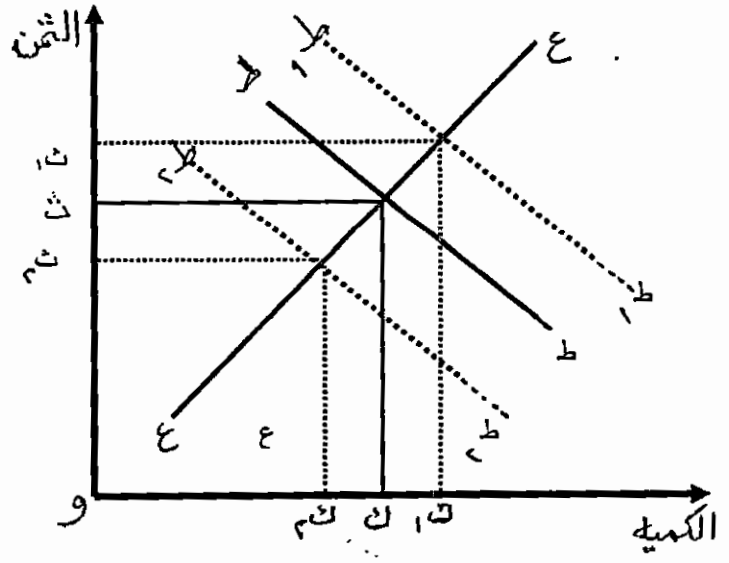

شكل (٣٣): تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض

ثانيا: تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب:

ان تغيير ظروف العرض مثل أثمان عناصر الإنتاج ونفقة الإنتاج والتكنولوجيا وأثمان السلع الأخرى، مع ثبات ظروف الطلب، يعنى تغيير دالة العرض للسلعة. ويتغير جدول العرض وينتقل منحنى العرض إلى موقع جديد خلاف موقعة الأصلي. ويترتب على تغير ظروف العرض في اتجاه معين إلى تغير ثمن التوازن في اتجاه عكسي لهذا الاتجاه، وتغير كمية التوازن في نفس هذا الاتجاه،

فاذا ما تغيرت ظروف العرض بالزيادة فإن منحنى العرض سينتقل إلى موقع جديد هو المنحنى ع١ ع١ أسفل المنحنى الأصلي ع ع وإلى يمينه، ونجد أن الثمن انخفض وأصبح وث١، ولكن الكمية المشتراة والمباعة قد زادت وأصبحت بمقدار وك١.

أما اذا تغيرت ظروف العرض بالنقص فإن منحنى العرض سينتقل إلى موقع جديد هو المنحنى هو المنحنى ع٢ ع٢ أعلى المنحنى الأصلي ع ع وإلى يساره، ونجد أن الثمن ارتفع وأصبح وث٢، ولكن الكمية المشتراة والمباعة قد نقصت وأصبحت وك٢.

شكل (٣٤): تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب

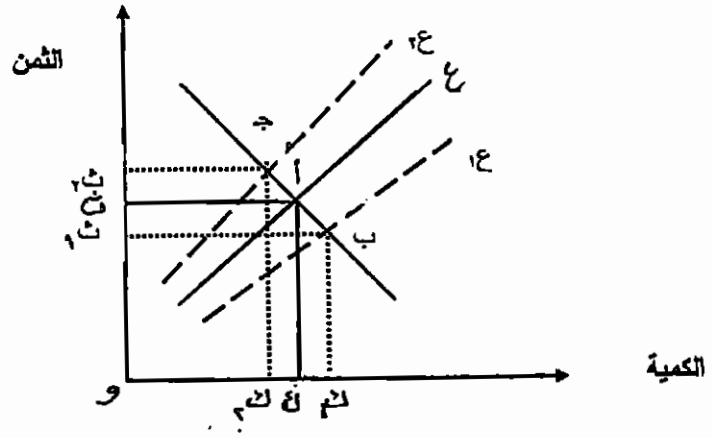

ثالثا: تغير ظروف العرض وظروف الطلب معاً:

يختلف تأثير تغير ظروف العرض وظروف الطلب معاً وفى نفس الوقت على ثمن التوازن طبقاً لما اذا كان تغير هما في اتجاه واحد، أى يتغيرا معاً بالزيادة أو النقصان، أو في اتجاهين متعاكسين كأن يتغير الطلب بالزيادة والعرض بالنقص، أو بتغير الطلب بالنقص والعرض بالزيادة، وعلى ذلك سوف نرى أربعة حالات أو افتراضات لتغير ظروف الطلب وظروف العرض معاً، وذلك في اتجاه واحد، ثم في اتجاه متعاكس.

١ – زيادة الطلب وزيادة العرض معاً في نفس الوقت:

ان تغير الطلب بالزيادة تبعا لظروف الطلب سيؤدى إلى زيادة الكمية المشتراة والمباعة، وكذلك فإن تغير العرض بالزيادة سيؤدى أيضا إلى زيادة الكمية، أما بالنسبة للثمن فإن زيادة الطلب يؤدى إلى ارتفاع الثمن، ولكن زيادة العرض تؤدى بالعكس إلى انخفاض الثمن. على أن اتجاه التغير في الثمن في النهاية، من ارتفاع أو انخفاض، يتوقف على درجة ونسبة التغير الذي حدث في الطلب والتغير الذي حدث في العرض، فلو كان تغير الطلب بالزيادة بدرجة ونسبة أكبر من تغير العرض

بالزيادة فسيتغير الثمن بالارتفاع حيث فى الشكل يكون وث١، وك١ نتيجة تقابل المنحنيين بعد التغير ط١، ع١، ولو كان تغير العرض بالزيادة بدرجة ونسبة أكبر من تغير الطلب بالزيادة فسيتغير الثمن بالانخفاض.

الشكل التالى يوضح زيادة الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض (ارتفاع ثمن التوازن)

شكل (٣٥): زيادة الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض (ارتفاع ثمن التوازن)

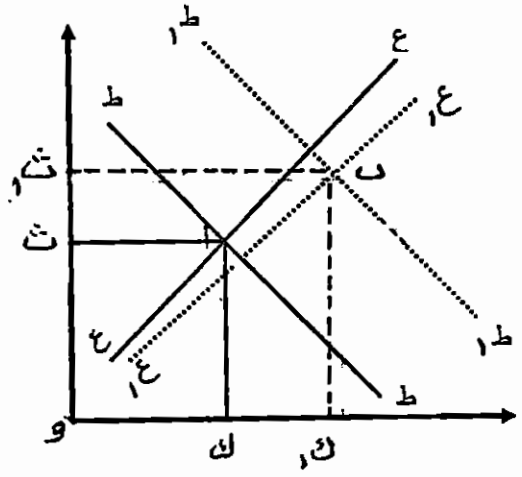

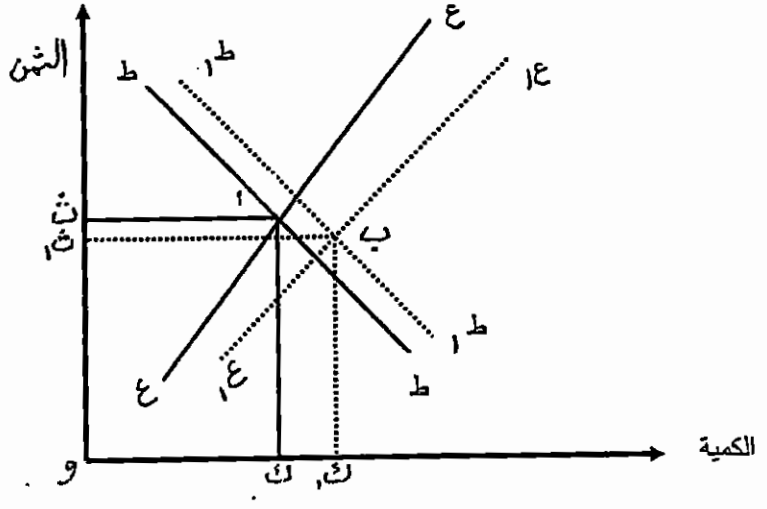

شكل (٣٦): زيادة العرض بدرجة أكبر من زيادة الطلب (انخفاض ثمن التوازن)

٢ – نقص الطلب ونقص العرض معا في نفس الوقت:

نجد أن تغير الطلب بالنقص نتيجة لظروف الطلب سيؤدى إلى نقص الكمية المشتراة والمباعة، كذلك فإن تغير العرض بالنقص سيؤدى أيضا إلى نقص الكمية، أما بالنسبة للثمن فإن نقص الطلب يؤدى أيضا إلى نقص الكمية، أما بالنسبة للثمن فإن نقص الطلب يؤدى إلى انخفاض الثمن، ولكن نقص العرض يؤدى بالعكس إلى ارتفاع الثمن، على أن اتجاه التغير في الثمن في النهاية من انخفاض أو ارتفاع يتوقف على درجة ونسبة التغير الذي حدث في الطلب والتغير الذي حدث في العرض، فلو كان تغير الطلب بالنقص بدرجة ونسبة أكبر من تغير العرض بالنقص فسيتغير الثمن بالانخفاض. ولو كان تغير العرض بالنقص بدرجة ونسبة أكبر من تغير الطلب بالنقص فسيتغير الثمن بالارتفاع.

شكل (٣٧): نقص الطلب بدرجة أكبر من نقص العرض (انخفاض ثمن التوازن ونقص الكمية)

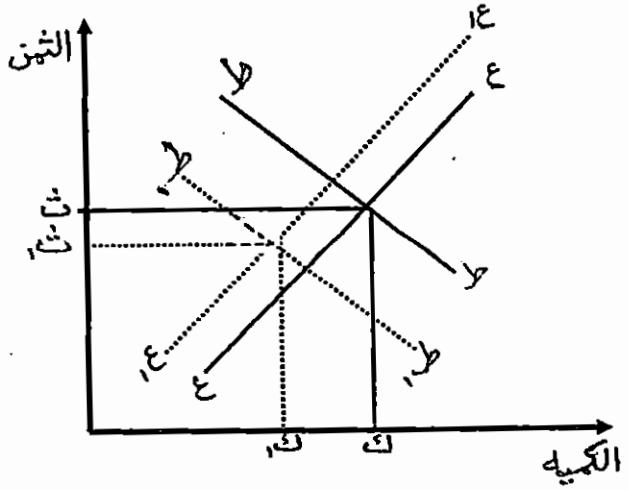

شكل (٣٨): نقص العرض بدرجة أكبر من نقص الطلب (ارتفاع ثمن التوازن ونقص الكمية)

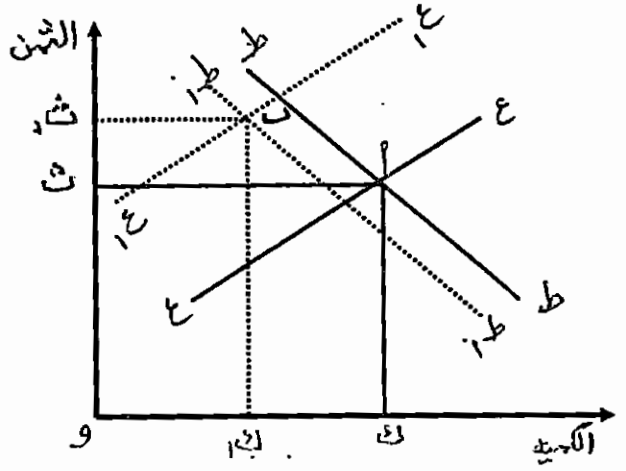

٣ – زيادة الطلب ونقص العرض معاً في نفس الوقت:

في هذه الحالة فإن التأثير على الثمن هو الارتفاع في الحالتين أى في زيادة الطلب، ونقص العرض ولكن التأثير على الكمية لايكون في نفس الاتجاه حيث أن تغير الطلب بالزيادة يؤدى إلى زيادة الكمية، أما تغير العرض بالنقص فيؤدى إلى نقص هذه الكمية، ويتوقف اتجاه التغير في الكمية على درجة ونسبة التغير الذي حدث في الطلب والتغير الذي حدث في العرض، فلو كان تغير الطلب بالزيادة بدرجة أكبر من تغير العرض بالنقص فستغير الكمية بالزيادة. ولو كان تغير العرض بالنقص بدرجة أكبر من تغير الطلب بالزيادة فستتغير الكمية بالنقص.

شكل (٣٩): زيادة الطلب بدرجة أكبر من نقص العرض (زيادة الكمية وارتفاع الثمن)

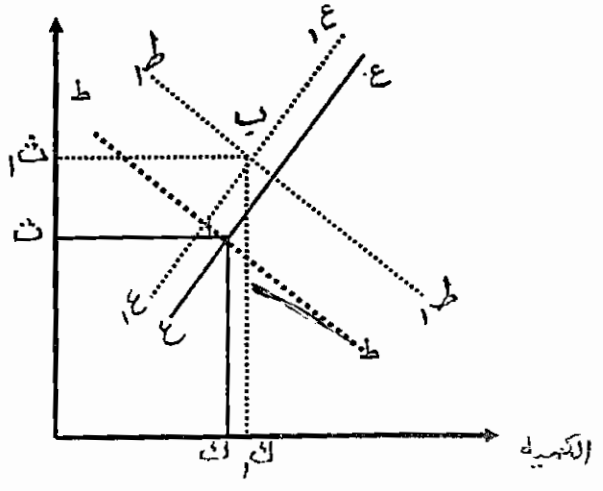

شكل (٤٠): نقص العرض بدرجة أكبر من زيادة الطلب (نقص الكمية وإرتفاع الثمن)

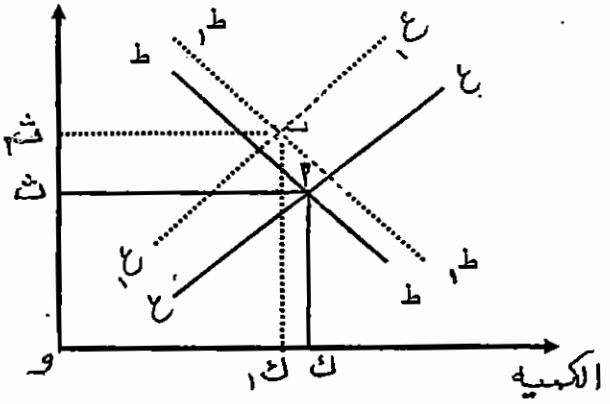

٤ – نقص الطلب وزيادة العرض معاً في نفس الوقت:

في هذه الحالة فإن التأثير على الثمن هو الانخفاض في الحالتين أى في نقص الطلب وزيادة العرض، ولكن التأثير على الكمية لايكون في نفس الاتجاه حيث أن تغير الطلب بالنقص يؤدى إلى نقص الكمية، أما تغير العرض بالزيادة فيؤدى إلى زيادة الكمية، ويتوقف اتجاه التغير في الكمية على درجة ونسبة التغير الذي حدث في الطلب، والتغير الذي حدث في العرض، فلو تغير الطلب بالنقص بدرجة أكبر من تغير العرض بالزيادة فستتغير الكمية بالنقص. ولو كان تغير العرض بالزيادة بدرجة أكبر من تغير الطلب بالنقص فستتغير الكمية بالزيادة.

شكل (٤١): نقص الطلب بدرجة أكبر من زيادة العرض (نقص الكمية وانخفاض الثمن)

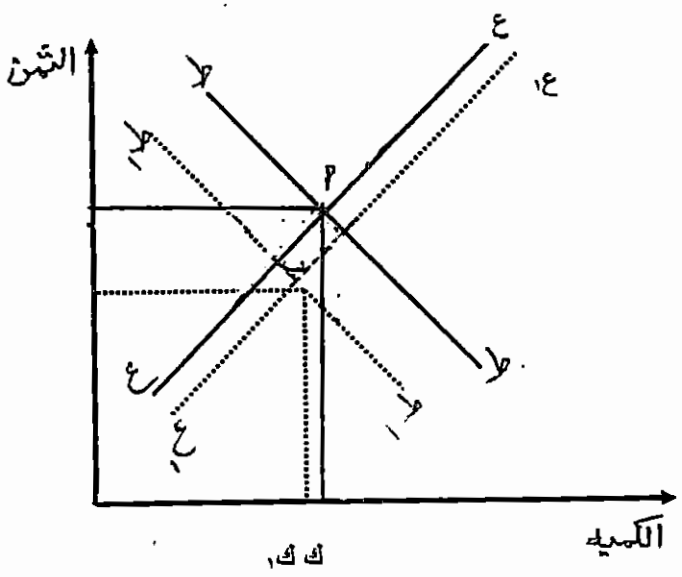

شكل (٤٢): زيادة العرض بدرجة أكبر من نقص الطلب (زيادة الكمية وانخفاض الثمن)

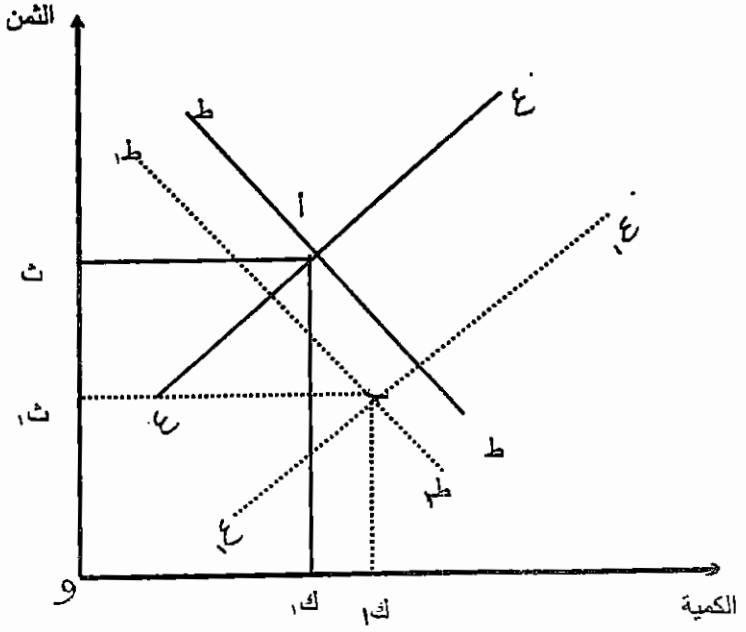

نكون بذلك قد انتهينا من دراسة كيفية تكوين الثمن، ولكن في سوق المنافسة الكاملة فقط، وحتى يكتمل التحليل الخاص بالأثمان في إطار النظرية الحدية، يلزم رؤية تكون الثمن في الأسواق الأخرى وخاصة في ظل الاحتكار والمنافسة الاحتكارية، ومنافسة القلة أو احتكار القلة، وذلك لأهميتها البالغة حيث هي فعلاً الأشكال السائدة والغالبة في الاقتصاد الرأسمالي، ولاوجود على الإطلاق لسوق المنافسة الكاملة. وهذا ماسنشير اليه فى الأجزاء التالية، حيث نتولى بسهولة ممتعة ووبساطة ممتعة فتح الأفهام واتقاد الأذهان لفهم موضوعات فى غاية التشابك والتعقيد.

كذلك يلزم تحليل بعض التطبيقات العملية لتكوين الأثمان التي تنشأ عن التدخل الحكومي في تحديد الأثمان بالتسعير الجبري، وسياسة التمييز في تحديد الأثمان، وتحديد أثمان المنتجات الزراعية، وأثمان السلع والخدمات العامة، وتحديد الأثمان المدعمة في حالات منح دعم أو إعانة، وآثار فرض الضرائب غير المباشرة على تحديد الأثمان. لكن هذه الموضوعات ليس مكانها الأصلى هذا الكتاب لمبادىء علم الاقتصاد السياسى وانما علم المالية العامة الحديثة مابعد كينز. حتى اذا ماأشرنا الى بعض موضوعات المالية العامة الحديثة فى سياق عرضنا لمنهج الاقتصاد، فذلك مقصدنا أن يستوعب المبتدىء فى دراسة علم الاقتصاد السياسى، أصول هذا العلم الهام، مما يساعدنا على فهم قضايا اقتصادية معاصرة ومنها علم المالية العامة الحديثة. ومقصدنا أيضا أن نوضح للقارىء جدوى وأهمية دراسة أصول علم الاقتصاد السياسى، ذلك العلم الذى ينتفع به والذى ظلمه الأقدمون بتسميته بالعلم الكئيب Odd Science، فدراستنا لعلم الاقتصاد السياسى فى رأيى أفضل مانواجه به النكد العام، لأنها تفتح أمامنا آفاقا رحبة لفهم الحياه وتغييرها الى الأفضل.